

دور المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1959

✍ الأستاذة: بن فضة حورية
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

- الملخص:

أفرز مؤتمر الصومام العديد من التنظيمات ومن الهيئات التشريعية للثورة التحريرية الجزائرية ، ويعتبر المجلس الوطني للثورة من أهمها ، الذي كان الهيئة التشريعية الأولى للثورة ، وضم أربعة وثلاثين عضواً من مختلف طوائف الحركة الوطنية التي انضمت تحت لواء الثورة ، وذلك من مفجري الثورة الأوائل ، وبعض أفراد اللجنة المركزية وعناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين ، وقد تم تقسيم أعضاء المجلس إلى أعضاء دائمين وأعضاء إضافيون ، لكن بمرور الوقت سيشهد تطورات في مستوى علاقاته وتعيين أعضائه من خلال الاجتماعات المنعقدة .

- الكلمات المفتاحية:

المجلس الوطني للثورة ، الثوريون ، اللجنة المركزية ، جمعية العلماء المسلمين ، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

مقدمة:

إن اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 شكل قطيعة من النظام الاستعماري الفرنسي فقد كانت المبادرة من طرف مجموعة من الشباب والمناضلين الواعين المتحمسين للكفاح المسلح تحت إشراف محمد بوضياف وكان لابد من تنظيم الثورة لمواجهة الضغوط الاستعمارية فعقد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، تحت إشراف عبان رمضان والذي نص على تشكيل مجلس وطني للثورة الجزائرية وهو الهيئة العليا للثورة الجزائرية التي يقودها ويرسم معالمها ويحدد استراتيجيتها، وهو رمز السيادة الوطنية يقوم بتشريع القوانين مؤقتا إلى تحرير التراث الوطني، ومن الطبيعي أن تتكون غالبية أعضاء المجلس الوطني من مفجريها واعتمد على الجماعية والقيم الديمقراطية في تسييرها.

وفي هذه الدراسة المختصرة التي حاولنا أن نخصصها للمجلس الوطني للثورة والتي سنحاول من خلالها الإجابة عن جملة التساؤلات ومن بينها الإشكال الرئيسي وتندرج تحته إشكالات ثانوية:

- كيف تشكل المجلس الوطني للثورة وما التطورات التي عرفها منذ تأسيسه حتى الاستقلال ما هي صور الممارسة الديمقراطية فيه وهل كانت الأولوية للتفجير ثم التنظيم أو العكس؟- ما موقع مؤتمر الصومام منها وهل استطاع فعلا بناء إستراتيجية جديدة للثورة تقوم بتأسيس مؤسسة دورها هو تنظيم عمل الثورة؟.

1- اندلاع الثورة.**1-1 تفجير الثورة:**

لقد كانت مجزرة الثامن ماي طعنة مريرة بالنسبة للحركة الوطنية، أثبتت للشعب الجزائري وأكدت للمناضلين والمكافحين بان حرية الجزائر لا يمكن أن تتحقق بمسائل (اللاعنف) أو الثورة بالقانون لكن بالقوة والعنف (1).

وثورة أول نوفمبر 1954 كانت منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر والتي أعادت قطار التاريخ إلى مساره الطبيعي وصححت المسيرة الحضارية للشعب الجزائري، فما هو موقع ثورة أول نوفمبر 1954 في التاريخ العام

للجزائر؟ وما هي خلفياتها ومميزاتها وخصائصها، وإبعادها المستقبلية؟ ، ومن هنا كانت ثورة أول نوفمبر 1954 حلا فاصلا بين عهدين.

- ليل استعماري اسود حالك، ادبروولي بلا رجعة ، وغير مأسوف عليه.
- وفجر يحمل معه النصر وبذور التطور للشعب له إسهاماته، الحضارية في مختلف أحقاب تاريخ المعمورة (2) ، وبدا العمل المسلح سنة 1954 على وقع أزمات متعددة وخطيرة تجلت في تصاعد الصراع بين أعضاء اللجنة المركزية بقيادة السيد بن يوسف بن خدة والزعيم التاريخي للحزب مصالي الحاج ، وتم توزيع منشور وهو بيان أول نوفمبر ينص على النقاط التالية:

- الإعلان عن قيام الثورة ضد الاستعمار وميلاد جبهة التحرير الوطني لقيادتها.

- شرح الأسباب التي دفعت إلى القيام بهذه الثورة وخاصة منها ألزمة التي عرفها حزب الشعب وانقسامه بين المركزيين والمصاليين.
- هدف الثورة هو استرجاع السيادة الوطنية المتمثلة في استقلال الجزائر.

- جبهة التحرير الوطني بثلاث نقاط: تحديد العلاقات بين الجزائر وفرنسا في اتفاق بينهما على أساس المساواة بينهما، جميع الفرنسيين الذين يرغبون بالبقاء في الجزائر مخيرون بين الجنسية الفرنسية والجنسية الجزائرية (3) وأكد قادة جبهة التحرير الوطني أن مشروعهم الثوري الذي يستهدف القضاء على النظام الاستعماري وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية للقضاء على التعددية الحزبية التي تعتبر ابرز مظاهر الممارسة الديمقراطية علق السيد محمد حربي على مطالب جبهة التحرير للأحزاب الوطنية بحل نفسها قائلا (4) " وبذلك ألغيت كل معارضة، وتحت شعار إفلاس الأحزاب " وكانت بداية الكفاح المسلح إعلانا عن ميلاد جبهة التحرير الوطني ، فقد نشر بذلك بيان أول نوفمبر الذي تضمن نداء إلى الشعب الجزائري والمناضلين من اجل القضية الوطنية (5).

وحدد البيان مهمة هذه الحركة التجديدية على مستوى الداخلي خاصة أن الحركة الوطنية أضحت بعيدة عن خدمة القضية الجوهرية للشعب الجزائري وهو ما أدى بها إلى الوقوع في صراع الأشخاص مما جعل خروجها من المأزق مستحيلا (6).

لقد فتحت الثورة ذراعيها وقلبها لكل الجزائريين الذين أيقض النضال ضمائرهم وتحرك الحس الوطني فيهم ولم يغفل البيان مصير الجالية الأوروبية الموجودة في الجزائر وحدد دورها في الثورة.

1-2- التطورات السياسية والعسكرية.

نظرا لتباعد وجهات النظر المتعلقة بكيفية حل القضية الجزائرية بين المركزيين وقدماء المنظمة الخاصة فان اللجنة الثورية للوحدة والعمل لم تفلح في تحقيق الهدف الذي وجدت من اجله، ظهرت إلى الوجود ما اصطلح عليه بمجموعة الاثنين والعشرين 23 جوان 1954 ضرورة التعجيل بالعمل المسلح وقد لوحظ في الاجتماع غياب ممثلي منطقة القبائل التي تعد مشاركتها في الكفاح المسلح حتمية لابد منها لتوفير شروط الثورة التي يجب أن تكون شاملة لكافة أنحاء الجزائر. ولذلك قررت مجموعة النضال بقيادة كريم بلقاسم ونائبه عمر اوعمران من اجل إقناعها بالانضمام للحركة الجديدة (7). وقد نجح هذا المسعى وتباعا أضيف كريم إلى القيادة الخماسية.

وهجومات 20 أوت 1955 بقيادة الشهيد زيغود يوسف ، وقد امتازت بالقوة والفعالية، وهذا ما جعل جاك سوستيل الحاكم العام الجديد للجزائر يعتبر بمثابة بداية الحرب الحقيقية والتي يجب القيام بها.

وكانت بمثابة الإنذار الأخير، لكل المترددين في الانضمام إلى الثورة والذين لم يأخذوا تحذيراتها القاضية بعدم تعاملهم مع الإدارة الفرنسية بشكل جدي وقد حملت هجومات 20 أوت 1955 رسالة إلى الراين العامين الفرنسي والعالمي ، مفادها أن هناك شعبا اغتصب حقه في سيادة نفسه وان الثورة المسلحة والشاملة التي يخوضها الشعب الجزائري برمته من الفاتح من نوفمبر 1954 ماهي إلا تعبير عن رفضه سياسة الأمر الواقع ، التي

حاولت السلطة الفرنسية الخيار الوحيد والأمثل لاسترجاع حق الشعب الجزائري في سيادته(8) .

فما تقدم من أحداث 20 أوت 1955 تتضح لنا عدة نتائج بالنسبة للثورة منها الكشف عن حقيقة السياسة الفرنسية الرامية على إبادة الشعب الجزائري، ومن النتائج أيضا التحام القاعدة الشرقية والتفافها حول جبهة التحرير الوطني بكيفية أقوى وأوسع أما على الصعيد العسكري فقد تم فك الحصار على منطقة الاوراس وانتقال قوة كبيرة إلى منطقة شمال قسنطينة(9).

هكذا عملت أحداث 20 أوت 1955 على بعث روح الأمل من جديد في المجاهدين والشعب ، بل اتسعت الهجومات لتشمل مناطق مختلفة من التراب الوطني.

وهكذا أخذت الثورة وبصفة خاصة جبهة التحرير الوطني منذ مطلع 1956 تضم مختلف الحساسيات السياسية الوطنية التي كانت تتقاسم التمثيل الشعبي قبل الثورة ، فاتسعت قاعدتها التمثيلية ، وأصبحت تعبر عن إرادة غالبية الجماهير الشعبية قبل الثورة، التي بدأت تنخرط في الكفاح الوطني، المسلح بشكل ملفت للانتباه، خاصة في الأرياف الجزائرية التي كانت يومئذ تستقطب غالبية سكان الجزائر. وسنرى فيما يأتي كيف أن جبهة التحرير الوطني، قد تمكنت من استكمال بناء مؤسساتها وتحديد خياراتها الإيديولوجية وتوجهاتها السياسية من خلال مؤتمر الصومام(10).

2- انعقاد مؤتمر الصومام(20 أوت 1956).

2-1- انعقاد المؤتمر.

انعقد مؤتمر الصومام يوم 20 أوت 1956 الذي يعد أول مؤتمر للثورة الجزائرية وتركزت إشغال المؤتمرين على نقطتين أساسيتين هما: تزويد الثورة بمؤسسات تمثيلية ذات صلاحيات منفصلة ومحددة لإدارتها بنجاح ،وسط تحديات وعقبات رهيبة و تحرير ميثاق يبني أهدافها ووسائل تحقيقها ونظرتها ، لمختلف المسائل الوطنية. والدولية التي لها علاقة بالثورة الجزائرية ، وق التقى في هذا المؤتمرات حوالي 14 مسؤولا عن

المناطق الخمسة وهم: زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، عمار بن عودة، روابحية حسين، إبراهيم مزهودي، كريم بلقاسم، محمد السعيد، آيت حمودة عميروش، قاسي حمادي، عمرو أو عمران، سليمان دهيليس المدعو سي الصادق، سي محمد، العربي بن مهيدي وعبان رمضان.

وبدا المؤتمر أشغاله بصفة رسمية يوم 20 أوت 1956. ومؤتمر وادي الصومام يمثل إحدى المراحل الهامة للثورة الجزائرية ضمن لها السير المنتظم إلى الأمام من حسن إلى الأحسن في إطار القيادة الجماعية، داخل الجزائر وخارجها.

وبفضله تخطت الثورة كل الصعوبات والعراقيل واستطاعت أن تتغلب عليها وغم كثرتها وخطورتها سواء فيما يتصل بالعدو، أو المتناقضات التي كانت داخل الثورة نفسها(11).

2-2- قراراته.

بعد مداولات ومناقشات متشعبة أصدر المؤتمر قرارات هامة يمكن إجمالها في نقطتين أساسيتين هما:

القرارات التنظيمية: تزويد المؤتمر بمنظمات مسيرة فتحت المصادقة على المجلس الوطني للثورة ويتكون من 34 عضو، ويجتمع المجلس مرة كل سنة، مدة وجود الحرب وهو الوحيد الذي يستطيع إيقاف القتال (12) ، وتزويد جبهة التحرير الوطني بمؤسسات محددة السلطات لإدارتها والذين دخلوا صفوف الثورة بصفة فردية زيادة على ممثلي التنظيمات العمالية والطلابية والفعاليات الاقتصادية وهم قادة الولايات والمسؤولين التاريخيين عن اندلاع الثورة ولأنه لم يكن ممكنا منحه الشرعية الشعبية طبقا للمعايير الديمقراطية لأسباب خارجة عن إرادة المؤتمرين فقد حاول وان تستوعب هذه المؤسسة التي تعد بمثابة برلمان الثورة غير أن أغلبية الأعضاء كانوا من مفجري الثورة وهو أمر منطقي، ومنح لهذا المجلس سلطات هامة توقف القتال أو الدخول في مفاوضات مع الفرنسيين (13). وافر المؤتمر بان تعطي الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة إعطاء الأولوية للسياسي على العسكري وتقسيم كل ناحية إلى قطاع ، وفي المجال العسكري تناولوا التوحيد العسكري وما يتعلق به في النواحي التنظيمية والترتب والمخصصات

(14). أما المجال السياسي الذي يكتسب أهمية بالغة كون الثورة هي قضية سياسية بالأساس فقد رفض المؤتمرين المشاريع الاقتصادية والاجتماعية للعدو وتبيان خطورتها على الثورة كذلك إقامة الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958. حيث أعلن رسميا عن تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس، وهذا مشهد مؤثر من مشاهد الإيمان بنقله للتاريخ والأجيال حيث كانت "سورة الفتح" مفتاح النصر ذلك ما سجلته لنا جريدة المجاهد ثلاثون يوما من الثوار الجزائريين "لسان حال المجاهدين" بتاريخ 2 فيفري 1959 تحت عنوان "ثلاثون يوما من الثوار الجزائريين" (15).

إنشاء سلطة تنفيذية (لجنة التنسيق والتنفيذ)، وشكلت هذه السلطة التنفيذية من القادة:

رمضان عبان ، العربي بن مهيدي وكريم بالقاسم بن خدة بن يوسف، سعد دحلب (16).

ونستخلص من هذه القرارات عن مؤتمر الصومام الذي ابتدأت أشغاله يوم الثلاثاء 20 أوت إن الثورة الجزائرية قد انتقلت من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيمات الفعلية وبفضل التنظيم الجديد أصبح المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الذي يتمتع بالسلطة السياسية العليا في الثورة. وانتصرت الثورة على أساس "منهج الصومام"، وارتفع العلم الجزائري ومنهج الصومام يستحق الكثير من التأمل والبحث والدراسة.

وان هذا الانتصار لجيش التحرير أعطى دافعا قويا للثورة وحماسا في نفوس المناضلين ولما دخلت سنة 1957 بدأت معها الثورة مرحلة جديدة بالبداية في تطبيق العمل الشامل لقرارات مؤتمر الصومام (17). فقد ألح مؤتمر الصومام " انه على جبهة التحرير أن تبذل كل جهودها لإبلاغ صوت الثورة إلى كل شعوب العالم، وكسب من التأييد لها والأنصار والحلفاء أفراد وهيئات وشعوب ودول (18).

ولقد كان مؤتمر وادي الصومام انتصار للثورة الجزائرية في نظر العديد من المحللين على وجه الخصوص، هكذا استطاع مؤتمر الصومام تنظيم الثورة الجزائرية بإيجاد إدارة جماعية،

وان التنظيم الذي نتج عن المؤتمر لم يقتصر على الجزائر فحسب بل تعداها إلى الخارج حيث يوجد الجزائريون وذلك لتنظيم الثورة حتى تكون الحرب في دار عقر المستعمر.

3- إنشاء المجلس الوطني للثورة 1956-1962.

إن مؤتمر شهر أوت عام 1956 الذي انعقد بوادي الصومام تحت نار العدو، قد ضم الممثلين الرئيسيين، وقد أدرك أعضاؤه في هذا الاجتماع ضرورة تكوين مجلس وطني بذلك الشعور بالحاجة.

3-1- تأسيسه: نص مؤتمر الصومام على تأسيس سلطة تشريعية ممثلة في "المجلس الوطني للثورة الجزائرية" حيث اعتبر بمثابة البرلمان بالجزائر وأعطت له السلطة العليا في الثورة، فقد كلف برسم وتوجيه السياسة العامة والخارجية لجهة التحرير الوطني بتحديد خطة عملها وتوزيع جميع سلطات اتخاذ القرار، والمراقبة على أجهزتها (19).

كما اعتبر هذا المجلس المؤتمن الأساسي على السيادة الوطنية وحارسها واستمرارية الحرب وله صلاحيات التشريع والمراقبة على أجهزة الثورة (20). والملاحظ على تشكيلة المجلس أنها ضمت العناصر الثورية التي أشرفت على تفجير الثورة، وعناصر اللجنة المركزية لحركة الانتصار وعناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين فكان هذا المجلس اصدق تعبير عن الإرادة الشعبية في الجزائر، وشكل تعبير قوي اللجنة المركزية لحركة الانتصار وعناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين فكان هذا المجلس اصدق تعبير عن الإرادة الشعبية في الجزائر، وشكل تعبير قوي عن تجاوز المرحلة الأولى من الثورة.

وتشكل هذا المجلس وفقا لقرارات مؤتمر الصومام من اربع وثلاثين عضوا منهم سبع عشر عضوا دائما ومنهم سبعة عشر عضوا إضافيا. أولا: الدائمون من عناصر حزب الشعب حركة انتصارات الحريات الديمقراطية.

أ- قادة أول نوفمبر: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، رابح بيطاط.

ب- قادة الولايات : زيغود يوسف، عمر اوعمران.

ج- الوفد الخارجي: آيت احمد حسين، احمد بن بلة، محمد بوضياف، كريم بلقاسم رابح بيطاط.

د- المركزيون: بن يوسف بن خدة، محمد يزيد.

هـ- المناضلون البارزون: محمد الامين دباغين، عبان رمضان، عبيدات ايدير.

ثانيا: عناصر حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: فرحات عباس.

ثالثا: عناصر جمعية العلماء الجزائريين: احمد توفيقا مدني.

رابعا:

أ- الاضافيون: من حزب الشعب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية.

والمركزيون سعد دحلب (لجنة التنسيق والتنفيذ) صالح لوانشي، عبد المالك تمام مسؤول "صحيفة المجاهد" عبد الحميد مهري، الطيب الثعالب.

ب- من نواب قادة الولايات: لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، حمدي السعدي علي ملاح.

ج- من حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: احمد فرنسيس.

د- من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: إبراهيم مزهودي.

خامسا: من المنظمات الوطنية الاتحاد العام للعمال، اتحاد الطلبة: محمد بن يحي ونائبه.

سادسا: من نواب قادة الولايات: النائب مصطفى بن بولعيد، وسليمان دهيليس.

سابعا: شخصيات مستقلة: محمد بجاوي (21).

ومن اختصاصات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، انه يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية القائمة على تنفيذ خطتها العسكرية والسياسية فيما بين الأعضاء، وكما انه هو الذي يمنح المجلس الهيئة الوحيدة التي لها الحق في أن تتخذ القرارات اللازمة المتعلقة بمستقبل البلاد، فهو يصادق بأغلبية الثلثين على الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى، باستثناء قضية وقف إطلاق النار التي يجب أن لا تتم إلا بأغلبية اربع أخماس الأعضاء الحاضرين والممثلين (22).

3-2- صلاحياته.

كان هدف ميثاق الصومام كما حدد المؤتمرين هو " تحديد - بطريقة عامة - موقف جبهة التحرير الوطني في مرحلة محددة من مراحل الثورة الجزائرية"، وهو إقرار ضمني من قبل المؤتمرين وان هذا الميثاق قابل للمراجعة والتعديل، وهو ما حدث بعد ذلك سواء خلال مؤتمر القاهرة (أوت 1957) أو (طرابلس 27 ماي 1962). وقد قسم المؤتمرين ميثاق الصومام إلى ثلاث أجزاء هي: الوضعية السياسية الحالية والآفاق العامة ووسائل النشاط والدعاية. وأكد الميثاق نجاح جيش التحرير الوطني في تطوير قدراته العسكرية رغم صعوبة التزود بالأسلحة وتضمنت خاتمة الميثاق قناعة جبهة التحرير الوطني بأن "تاريخ 05 جويلية 1830 المهين سيمحي مع زوال النظام الاستعماري البغيض" (23) ومن صلاحيات المجلس الوطني للثورة له وحدة الحق في اتخاذ مواقف وطنية وانه المسؤول عن توجيه السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير (24) ويجتمع مع دورة استثنائية بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ بالأغلبية البسيطة أو بطلب من ثلثي أعضائه والمجلس مسؤول عن تسيير الشؤون التي تهم السكان كما يقوم بإحصاء المدن ويسهر على الأمن ويجمع الضرائب، ويتلقى المعلومات اللازمة عن تنقلات القوات الاستعمارية.

ويشرف على تحسين معيشة الشعب، ويفصل في النزاعات ويقوم بجميع المهام التي تقوم بها البلدية من إيجاد مخازن للحبوب وبناء المدارس، والبحث عن ينابيع المياه، كما يوزع المجلس مرتبات شهرية لعائلات المسبلين والفدائيين ويسهر على صحة السكان والاستعلامات في الدعاية والتنظيم العمومي وتتنوع لجان عن المجلس لمساعدة كل مسؤول في مهمته (25). ومن هنا فتأسس المجلس الوطني كان منعرجا حاسما في تغيير الإيديولوجية وثورة أول نوفمبر.

إن تأسيس المجلس للثورة الجزائرية هو أهم ما تقرر في مؤتمر الصومام وقد تشكل في حينه من أربعة وثلثين عضوا، نصفهم أساسي ونصفهم الآخر إضافي. وأصبح الشعب الجزائري كله منظما داخل الثورة. التي دعمت مكانتها في الخارج، وقد عقد المجلس منذ تأسيسه سنة 1956 حتى

الاستقلال سنة 1962 دورتين منها مؤتمرين مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، ومؤتمر طرابلس جوان 1962، وأربع اجتماعات في كل من القاهرة وطرابلس الغرب.

4- اجتماع القاهرة: (من 20 إلى 28 أوت 1957).

عقد هذا الاجتماع بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت، حضره قادة الخارج وبعض قادة الداخل.

4-1 الأطراف

حضر هذا الاجتماع ثلاثة وعشرون عضوا، وفي هذا الاجتماع ظهرت بوادر التراجع عن بعض قرارات الصومام والعودة إلى الاعتماد على العناصر الثورية، وإبعاد العناصر السياسية.

بحيث جسد هذا التوجه كل من الثلاثي: كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بو الصوف ولخضر بن طوبال (26).

و حضر هذا المؤتمر ثلاثة وعشرون عضوا، كان منهم عشرة مصنفين بأنهم من العسكريين وهم: "عمار بوقلاز، عمار بن عودة، هوارى بومدين، عبد الحفيظ بو الصوف، دهيليس سليمان، عبد الله طوبال، كريم بلقاسم، محمد لعموري، عمر او عمران ومحمود الشريف".

ومن المصنفين مدنيين هم: عبان رمضان، فرحات عباس، بن يوسف بن خدة، محمد بن يحيى، سعد دحلب، احمد فرانسيس، الطيب الثعالبي، توفيق المدني، محمد يزيد، الامين دباغين وعبد الحميد مهري (27).

وتدارسوا أوضاع الثورة الحاضرة وخططها المستقبلية وبحثوا أمر الخلاف بين قادة الداخل والخارج. وتوصلوا إلى حل مناسب (28).

ولقد كانت الدورة، بالفعل منعرجا خطيرا في تاريخ ثورة نوفمبر، وكان من الممكن أن يتحول اللقاء إلى مأساة دموية، لكن الروح الوطنية تغلبت في النهاية وتوصل المشاركون إلى مجموعة من الحلول الوسطى التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية وأوجدت السبيل لتواصل الكفاح المسلح مع الحفاظ على مظهر القيادة ووحدة التوجه رغم كل ما وقع من مشادات ونزاعات واختلافات تجاوزت حد اللياقة في الكثير من الأحيان (29)، وقد عقد هذا الاجتماع برئاسة فرحات عباس (30) ومحمد الصديق بن يحيى في

مؤتمر الصومام فهي أولوية الداخل على الخارج، أولوية السياسي على العسكري.

تعين بن خدة و دحلب في لجنة التنسيق والتنفيذ فرفض عبان رمضان التراجع عن هذه القرارات الأساسية في نظر كريم وبالصوف على إزالتها والتراجع عنها ولم يجد عبان مساندة من الأعضاء الآخرين باستثناء احد وهو سليمان دهيليس.

وبذلك توصل المجلس إلى إزالة القرارات الثلاثة واتخذ من جهة أخرى قرارات وهي: "رفع عدد اعضاء المجلس الوطني للثورة (31)". 4-2- قراراته.

أن المجلس الوطني للثورة قد تجسدت قراراته في أولوية المجال السياسي على العسكري، والداخل على الخارج، وأكد في لائحته النهائية أن الأولوية لا تكون إلا حيث الفعالية وحيث مصلحة الثورة وبالتالي العدول على المبدئين (32)، وتقرر كذلك القيام بهجوم عسكري عام في كل أنحاء الجزائر وتوسيع النشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج لإعطاء التضامن العالمي مع الجزائر صورة عملية محسوسة، والمحافظة على قوته واتساعه باستمرار (33).

تعيين لجنة تنسيق وتنفيذ جديدة من تسعة اعضاء، خمسة عسكريون وهم حسب الولايات العقداء: "محمود الشريف، بن طوبال، كريم بلقاسم، عمر اوعمران وعبد الحفيظ بو الصوف، أربعة سياسيين وهم: عبان رمضان، فرحات عباس، الامين دباغين، وقد أضيف إلى هؤلاء الأعضاء القادة الخمسة المعتقلين بفرنسا(34).

توسيع المجلس الوطني للثورة إلى 45 عضوا، وبذلك يكون كريم بلقاسم قد انتصر ووضع الخطوة الأولى بثبات في طريق تكوين حكومة، كما أصبح القائد الوحيد للثورة وللجزائر بدون منازع، ثم قتل عبان رمضان بعد استدراجه للمغرب الأقصى، وذلك يوم 27 ديسمبر 1957، فتحكم الباءات الثلاث "بو الصوف، بن طوبال، كريم بلقاسم" في قيادة الثورة وأصبحت القرارات تتخذ بضغط من هذا الثلاثي، مما جعلها في الكثير من الأحيان تكون بطريقة غير ديمقراطية ومن ذلك عملية تصفية عبان رمضان

التي تمت محاكمته، بحيث يؤكد محمد لبجاوي عضو المجلس للثورة أن عبان رمضان لم يستشهد في ميدان المعركة كما جاء في صحيفة المجاهد، بل انه اغتيل بطريقة حقيرة.

زيادة اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة إلى أربعة عشر، على أنها تشمل القادة الذين هم في سجن العدو سواء كانوا في باريس، وهم الخمسة الذين اختطفوا في الطائرة (حسين آيت حمد - احمد بن بلة - محمد خيضر - محمد بوضياف - مصطفى الاشرف).

وأخيرا منح (م.و.ث.ج) كامل السلطات للجنة التنسيق والتنفيذ لتعيين الأعضاء العشرين الجدد في (م.و.ث.ج) عند اجتماعها القادم . وضع الترشيحات لدى عباس الأكبر سنا خلال 48 ساعة من طرف أي عضو في (م.و.ث.ج) يعبر عن رغبته في ذلك. رفعت الجلسة على الساعة 22.30 دقيقة .

فقد كان الحدث البارز بعد مؤتمر القاهرة هو اختفاء عبان من الساحة واندماج إتباعه داخل الصفوف المؤيدة لكريم وأوصل كريم وأنصاره في إعادة ترتيب البيت إلى غاية افريل 1958، حيث انعقدت لجنة التنسيق والتنفيذ في ثوبها الجديد وأمام جدول أعمال محضر من قبل المرحوم عبان بدون منازع، قد انصب على محورين.

المحور الأول: حول المضايقات التي يتلقاها جيش التحرير أثناء عبوره الأراضي المحور الثاني: هو توزيع المهام على لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان المشروع ينص على خلق المغربية والتونسية.

المحور الثاني: هو توزيع المهام على لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان المشروع ينص على خلق ثماني مديريات، كمديرية، كمديرية الحرب تحت إشراف كريم بلقاسم ، والتموين تحت إشراف أو عمران، مديرية الارتباط والاتصال تحت إشراف بو الصوف...

5- اجتماع تونس (11 اوت إلى 9 نوفمبر 1959).

بتطبيق مخطط الجنرال شال استطاعت السلطات الفرنسية تفكيك شبكات الفدائيين في العاصمة وإلقاء القبض على ألف فدائي، بالإضافة إلى سخط عقداً الداخل على الحكومة المؤقتة، التي أدت إلى إعدام العقيد محمد

لعموري، وعواشرية، ونوايرية بتهمة محاولة الإطاحة بالحكومة المؤقتة بعد اكتشافهم مجتمعين سرا، بمدينة الكاف بتونس. وتحت ضغوط القادة في الداخل والخارج والاهتمامات التي وجهت إلى كريم بلقاسم بفشله في تموين الداخل بالسلاح، اقترح فرحات عباس أن يوكل الأمر إلى عشرة عقدا، وهو ما يسمى "اجتماع العقدا العشرة" الذي تزامن مع إعلان الجنرال ديغول حق تقرير المصير (35).

5-1 اجتماع العقدا العشرة بتونس وظروف انعقاده.

عقد اجتماعا بالكاف بتونس يوم السادس عشر نوفمبر 1958 شارك فيه عدد من إطارات الثورة العسكرية والسياسيين، وعليه فان المصلحة تدعو إلى إعادة تأهيل هيئات الثورة وعلى رأسها المجلس الوطني والذي له وحدة الحق في اتخاذ القرارات الحاسمة لكن دهاء الباءات الثلاثة استطاع الحد من فاعلية هذا الاجتماع، الذي رأوا فيه زلزلة فعلية لمواقعه، ومن اجل ذلك أقحموا الحكومة التونسية التي يقودها صالح بن يوسف على هذا الأساس ألقت السلطات التونسية القبض عليهم دون مقاومة منهم، سلمتهم للحكومة المؤقتة التي شكلت محكمة عسكرية لهذا الغرض، اشرف عليها العقيد هوارى بومدين- كرئيس وعلي منجلي كما قرر سليمان دهيليس كهيئة دفاع أصدرت هذه المحكمة عقوبات تتراوح بين الإعدام والموضوع بالشكل الحاد أثناء المناقشات في مؤتمر طرابلس الأول (36).

سواء كان الاجتماع للإطاحة بالحكومة أو لأمر آخر، فان الأحداث تدل على عدم رضا معظم القادة عن اعضاء الحكومة المؤقتة خاصة كريم بلقاسم الذي كان بدوره غير راض عن رئيس الحكومة فرحات عباس، ويرى نفسه المؤهل لشغل هذا المنصب باعتباره الوحيد من التاريخيين الذي بقي حرا وعلى قيد الحياة، وكان الدخول إلى الجزائر بالسلاح والذخيرة صعبا عندما اشتدت الأزمة، فدعى فرحات عباس رئيس الحكومة بموافقة كريم بلقاسم وبالصوف وبن طوبال إلى اجتماع العقدا فطلبوا من علي كافي أن يترك صالح بوبندير خلفا له في الولاية الأولى وان يقدم إلى تونس. وكذلك العقيد لطفي "بودغان" قائد الولاية الخامسة.

كانت الولاية الثالثة ممثلة من طرف العقيد اعزوزن الذي كان موجودا بتونس كما أن العقيد دحليس ممثل الولاية الرابعة كان موجودا بتونس. وبما أن الولاية السادسة كانت قد ألغيت فلم تكن ممثلة وإضافة إلى هؤلاء الخمسة حضر

الاجتماع العقيد بومدين قائد أركان الجيش الغربية ومحمدي سعيد قائد أركان الجيش الشرقية ومعهم كريم بلقاسم، وعبد الحفيظ بو الصوف ولخضر بن طوبال وهم عقداً سابقون وأعضاء في الحكومة ، وهم في الجملة إذا عشرة وكلف كريم بعقد الاجتماع (37).

كان النقاش حادا في الاجتماع أدى برئيس الحكومة إلى اقتراح اجتماع مجالس الولايات بعد ذلك ينعقد المجلس الوطني للثورة، ويعاد تشكيل الحكومة المؤقتة، وقد تزامن اجتماع العقداً العشرة مع إعلان الجنرال ديغول حق تقرير المصير.

هذا الإعلان كان متزامنا مع اجتماع العقداً العشرة. هو ماجعل سليمان الشيخ يقول إن إعلان ديغول كان سبب الخلاف الذي دار خلال الحكومة المؤقتة بين مؤيدي للتفاوض ومعارضين له.

5-2- أطرافه وقراراته.

حظر هذا الاجتماع قائدي القاعدتين سي ناصر(محمد السعيد) و(هوارى بومدين) واسمه الحقيقي(محمد بوخروبة) وقادة الولايات: الحاج لخضر قائد الولاية الأولى علي كافي قائد الولاية الثانية، سعيد يازوران (موح أمقران) قائد الولاية الثالثة.

ومثل الولاية الرابعة الصادق دهيليس، والعقيد قائد الولاية الخامسة، بالإضافة إلى كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بو الصوف ولخضر بن طوبال القادة العسكريين في الحكومة المؤقتة. من أزمته (38).

والمطلوب من الاجتماع هو تعيين مجلس وطني جديد ليعين بدوره حكومة جديدة ووضع إستراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية جديدة للثورة. وتوصل العشرة إلى تعيين مجلس وطني جديد (39). وبعد أن قدم ممثلو الولايات وثائق مكتوبة تثبت تزكية مجالس الولايات لهم، قدم كل ممثل تقريره عن وضعيته ولايته عن المرحلة الأخيرة.

ومن خلال التقارير نلاحظ أن التنظيم الإداري السياسي والعسكري يبقي نفسه في الحكومة المؤقتة مثلما وضعه مؤتمر الصومام، والشئ الذي أخذه الجميع هو نقص الإطارات، لذلك أقيمت في بعض الولايات مدارس لتكوين الإطارات العسكرية والمسؤولين السياسيين تؤكد التقارير على ارتفاع معنويات الجيش عموماً (40) .

وتوصل العقلاء بعد تثبيت و تعيين قادة الولايات، إلى قناعة مفادها وضع ميكانيزمات مفصلة و مضبوطة بمواثيق جبهة التحرير الوطني، لحماية الثورة من المخاطر التي تهددها من جبهات مختلفة داخلية و خارجية، عموماً لقد أثار اجتماع العشرة ردود فعل خاصة من قبل بعض القادة داخل المجلس وخارجه الذين اعتبروا هذا التعديل تدخل من طرف العسكريين في شؤون سياسية، وأما المآخذ التي سجلت على اجتماع العقلاء هو انه اخذ على عاتقه تعديل مؤسسات الثورة دون الرجوع غالى الهيئات المكلفة بذلك.

كما أن العقلاء استطاعوا ولو إلى حين إعادة الثورة إلى مسارها الصحيح وظهور بقيادة موحدة أمام الرأي العام المحلي والعالمي وأمام الإدارة الفرنسية المتلاعببة و المتعنتة، وبذلك جنبوا الكفاح المسلح كارثة التشرذم و الانقسام (41) . وانتهى الاجتماع بعد مائة وعشرة أيام من الجدل و النقاش الحاد أسفر عن تشكيل مجلس وطني للثورة الجزائرية ابعد منه الامين دباغين، احمد توفيق المدني، محمد الشريف، محمد لبجاوين، صالح لوانشي. وعبد المالك تمام، ويتشكل المجلس الجديد من قادة عسكريين ومن ممثلي جبهة التحرير الوطني في كل من المغرب و تونس كما عزز المجلس بتعين قادة مجالس الولايات، وضم المجلس قادة الحدود علي منجلي، قايد احمد، علي سواحي، عمار رحابي، الطاهر الزبيري، ولم يدخل الضباط السابقين في الجيش الفرنسي بسبب معارضة علي كافي، ابن طوبال، وانتهى الاجتماع بعد الاتفاق على عقد دورة للمجالس الوطني للثورة بطرابلس يوم 16 ديسمبر 1959. وانتهى الاجتماع بعد أن انتهت اللجنة الفرعية عملها فأعدت الوثيقة، وأرسلت استدعاءات إلى جميع اعضاء مجلس الثورة لحضور "مؤتمر طرابلس" أي الدورة الثالثة. للمجلس الوطني للثورة الجزائرية

وكان لاجتماع العقءاء العشرة الفضل في النجاح الكامل لإشعال الدورة (42).

6- اجتماع طرابلس الأول (16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960).
في أواخر شهر ديسمبر عام 1959 التام شمل أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس الغرب، وعقدوا مؤتمهم الثالث حيث استعرضوا الحالة العامة للثورة. ودرسوا بعمق المشاكل التي تواجهها وما يجب عمله في المستقبل في نهاية اجتماعاتهم التي دامت من يوم 16 ديسمبر إلى 18 جانفي 1960 (43).
6-1 الأطراف.

وخلال هذا الاجتماع برزت رغبة قوية من كريم بلقاسم في الاستيلاء على رئاسة الحكومة باعتباره الوحيد من القادة التاريخيين، وكعادة المجلس الوطني للثورة فقد تشكلت لجنة ثلاثية ضمت محمد السعيد مسؤول قيادة أركان الشرق، هواري بومدين مسؤول قيادة أركان الغرب، وسعد دحلب وذلك لأجل الإشراف على المشاورات اللازمة لتشكيل الحكومة واقتراح الوزراء (44).

وبعد أن استمع المجلس للبيانات المتعلقة بنشاط الحكومة المؤقتة انصرف إلى بحث الوضعية العسكرية واتخاذ مقررات تتعلق بالخطط العسكرية، وبتنظيم طاقة جيش التحرير الوطني وتعزيزها، كما درس وضعية الشعب. وكان النقاش حادا بين الأعضاء نظرا للانتقادات التي كانت الموجهة لكريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال ودار النقاش حول نقطتين أساسيتين تغيير الحكومة وتوحيد أركان الجيش. وكان الخلاف شديدا وأخيرا عين المجلس لجنة مكونة من دحلب، بومدين، ومحمدي السعيد لتقديم اقتراحات والحلول.

ولعب سعد دحلب دورا مهما في التوفيق بين المواقف فاقترح أن يتخلى محمد السعيد عين قيادة الأركان، وأن يكون عضوا في الحكومة واقترح علي كريم أن يتولى الشؤون الخارجية وتمكن من إقناعها وكانت خطوة مهمة لإزالة الخلافات وانتهى الاجتماع باتخاذ قرارات خاصة بالتسيير الإداري والعسكري والدولي وبالتأكيد على ضرورة دخول جيش الحدود إلى الداخل

وتشكلت الحكومة الجديدة (45). كانت لدورة طرابلس من حيث الأساس عبارة عن محاكمة لكريم و بو الصوف وبن طوبال من قبل العسكريين، لكن بعد أيام من بداية الأشغال بات واضحا أن السلطة الثلاثية لم تعد مطلقة كما كانت في الماضي.

تجلى ذلك في رفض المجلس لاقتراحاتهم المتعلقة بإنشاء القيادة الجديدة، كما تجلى في موقف الجميع بعد تقرير محمد الشريف الذي أضفى طابع الإثارة على المناقشات بوجه عام (46).
6-2- قراراته.

بعد مشاورات بين أعضاء اللجنة تقرر التوجه إلى تعيين فرحات على رأس الحكومة الثانية وذلك لقدرته الكبيرة في التفاوض، وبعد ترتيبات خاصة بالوزراء اقترحت اللجنة قائمة الحكومة على المجلس حيث يتولى فرحات عباس رئاسة الحكومة.

ويعين كريم بلقاسم نائب للرئيس ويكلف بالشؤون الخارجية، ومن أجل تسيير الحرب تم اقتراح تشكيل لجنة وزارية من الباءات الثلاث (بن طوبال، بو الصوف، كريم بلقاسم)

كما حدد المجلس الوطني للثورة المعالم الرئيسية للسياسة الجديدة التي يتعين على الحكومة المؤقتة أن تنتهجها في المستقبل، ومن جملة المحاور الرئيسية التي اقرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية والتي تقوم عليها السياسة الجزائرية نخص بالذكر النقاط الآتية:

تطبيق تقرير المصير عن طريق استفتاء يجري تحت إشراف الأمم المتحدة أو التفاوض مع فرنسا إذا اقتضت الضرورة لذلك.

تقوية علاقات التعاون والتحالف مع دول المغرب العربي ودول المشرق العربي وكذلك دول الكتلة الاشتراكية.

انتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إجبار فرنسا على سحب جيوشها من المراكز المتواجدة بها بكل من تونس والمغرب.

القيام بمجهودات لدى الدول الإفريقية من أجل إقناعها بسحب الجنود الأفارقة من الجيش الفرنسي بالجزائر.

الدخول في المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية بقصد جلب المتطوعين والفنيين وإرسالهم إلى حدود الجزائر مع تونس والمغرب. اختراق الحواجز والأسلاك الكهربائية على الحدود من طرف جيش التحرير وتدويل القضية الجزائرية.

دخول قادة الثورة وقادة الولايات في جيش التحرير إلى داخل الجزائر. إرسال مبعوثين من داخل الجزائر، وتقوية العلاقات مع قادة الولايات بالداخل.

تشكيل لجنة للمالية وتكليفها بتقديم الدعم المالي للولايات داخل الجزائر. هيكله الجيش ودعمه ماديا وبشريا (47).

وفي هذا الإطار تقرر إنشاء لجنة وزارية للحرب تتكون من الثلاثي كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بو الصوف، ولخضر بن طوبال يتولى مهمة الدفاع الوطني كما تقرر كذلك إنشاء هيئة أركان عامة أسندت مسؤوليتها إلى هوارى بمساعدة علي منجلي وقائد احمد وعز الدين زراري (48).

وتم كذلك في هذا الاجتماع المصادقة على قوانين جبهة التحرير الوطني المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية، فقد تقرر أن كل أعضاء جيش التحرير لهم حق العضوية في جبهة التحرير الوطني، وأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية له صفتين فهو صاحب السلطة العليا للثورة، وهو البرلمان الذي يعين الحكومة.

وخرج اجتماع المجلس الوطني للثورة في طرابلس، ببيان سياسي جاء فيما بالداخل والخارج: " القضاء نهائيا على المشكلة المزيفة التي ظل الاستعماريون يوكونها بالمتشددين والمعتدلين وبأنصار سياسة الشرق والغرب...الخ " (49).

وقد أعلن المجلس بكلمة واحدة تنديده بالحلف الأطلسي، وحذر الدول الغربية من أخطار العدوان الإجرامي الذي تواصله بتأييدها لحرب الإبادة التي تشنها فرنسا على الشعب الجزائري، كما افرد فقرة خاصة للتنديد بالسياسة الأمريكية. وجاء كذلك فيما يخص الحرب التحريرية: "أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية الواثق من أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لن تدخر أي جهد إلى حل سلمي.

يؤكد عزم الشعب الجزائري على مواصلة الكفاح كل المدة التي تفرض فيها عليه الحرب مادامت أهدافه لم تتحقق" (50).

وبناء على توصية المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمع بكامل أعضائه حيث أجرى تعديلا جزئيا على طاقم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على النحو الآتي:

رئيس المجلس، نائب رئيس المجلس، وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية، وزير التسليح، والاتصالات العامة، وزير المالية، والشؤون الاقتصادية، وزير الإعلام ووزير الداخلية (51).

ومن نتائج هذه الدورة صادق المجلس الوطني على مشروع البرنامج الذي أعدته اللجنة التحضيرية وعلى نصين تأسيسيين هما القوانين الأساسية للجهة والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية (52).

أما فيما يخص الحكومة المؤقتة فقد جددت الثقة للمرحوم فرحات عباس في إعادة تشكيل الحكومة وكانت المهام المسندة إليه هي: العمل في استمرار الاتصال مع فرنسا على مبدأ تقرير المصير بإجراء انتخابات حرة والعمل على إحياء وحدة المغرب العربي الضغط على الدول الإفريقية لسحب رعاياها من الجيش الفرنسي. أما النقطة الهامة فكانت تكوين القيادة تشمل بندا آخر وهو حث الضباط وخاصة الكبار، لدخول إلى الجزائر لقيادة ودعم الكفاح المسلح، وتكوين هيئة الأركان العامة وأخذت صفة المسؤولية أمام المجلس فأصبحت هيئة مثل الحكومة قانونيا، كما أنها أسندت لها مهمة إعادة تنظيم جيش التحرير ورفع معنوياته

التي تدنت في المدة الأخيرة كما أنها تعمل على توفير الحراسة للإطار بالدخول إلى الجزائر وتسعى لربط الاتصال مع قوات جيش التحرير بداخل الجزائر وفتح جبهات جديدة على الحدود الجنوبية والشرقية، وبهذا أنهت الاجتماع يوم 18 جانفي 1960 بعد ثلاثة وثلاثين يوما وكان بذلك أطول اجتماع في تاريخ الثورة واستلم فرحات عباس مهامه وهواري بومدين مسؤولياته يوم 23 جانفي 1960 (53).

وبهذا كان الاجتماع الثالث للمجلس الوطني الجزائري للثورة الجزائرية ذا أهمية تاريخية حيث مكن الثورة من قوانين وبرامج عمل كان على الحكومة أن تعمل على تطبيقه (54).

خاتمة:

لقد تميز المجلس الوطني للثورة بالقدرة على التنظيم والتكيف مع الإمكانيات المتوفرة والظروف المحيطة به وهكذا لعب دورا متجانسا ومتكاملا من أجل نجاح المهمة في الثورة وهي استرجاع السيادة الوطنية وتمكن من التصدي لجميع المحاولات الفرنسية الهادفة إلى إضعافها.

لقد أكد المجلس الوطني للثورة في دورته بالقاهرة 20 أوت 1957 الذي استهدف المنطلقات الإيديولوجية، بحيث لم يعد يشترط الانتماء العضوي لحزب الشعب الجزائري، وواجب أن الأولوية لا تكون إلا حيث الفعالية و مصلحة الثورة و بالتالي التعديل في المبدئين السياسي والعسكري و إلغاء قرار مؤتمر الصومام.

إن اجتماع العقدة العشرة بتونس 09/11/1959 حمل على عاتقه تعديل مؤسسات الثورة و الكشف عن مدى الخلافات الخطيرة على هرم قيادة الثورة، وجنبوا الخلافات الخطيرة القائمة أي ضرورة وضع ميكانيزمات مفصلة و مضبوطة لمواثيق جبهة التحرير الوطني.

لقد حقق المجلس الوطني للثورة في الفترة الممتدة بين 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 حيث حدد المعالم الرئيسية للسياسة الجديدة التي يتعين على الحكومة المؤقتة أن تنتهجها في المستقبل، والتي بدأت باعتراف فرنسا بتقرير المصير للشعب الجزائري

و كحوصلة لهذا الموضوع فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد عمل على تغيير إيديولوجية الثورة بمشتملاتها و ألم بكل جوانب الكفاح المسلح لبلوغ الهدف المنشود إلا أن

عائق الصراع على السلطة بين أعضائه لمصلحته الشخصية مما جعلنا نتوقف عند هذا الحد من الدراسة و ننتقل إلى مرحلة جديدة نجهل ما تخفيه طياتها من حقائق تاريخية .

الهوامش :

- (1) الهادي احمد درواز.من تراث الولاية السادسة التاريخية. ط 1 ، دار هومة للنشر:الجزائر،(د ت).صص16-27.
- (2) يحي بوعزيز.الثورة في الولاية الثالثة(1954-1962). دار لأمة للطباعة والنشر:الجزائر2004.ص29.
- (3) زهير احدا دن. المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954- 1962. مؤسسة احدا دن للنشر: الجزائر، 2007صص12-13.
- (4) محمد حربي. الثورة الجزائرية سنوات المخاض ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية: الجزائر، 1994.ص66
- (5) عمار بوحوش. التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962. دار الغرب الإسلامي: الجزائر، 2005.ص08.
- (6) محمد العربي الزبيري. تاريخ الجزائر المعاصر. دار هومة : الجزائر، 2000.ص123.
- (7) بن يوسف بن خدة. اتفاقيات أيفيان.ترجمة حسين زغدار، ط1،ديوان المطبوعات الجامعية: 1987.ص02.
- (8) محمد العربي الزبيري.كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية التحريرية 1954-1962: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ومنشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2007، صص45-46.
- (9) ازغيدي محمد لحسن. مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، صص111-112.
- (10) محمد حربي: جبهة التحرير. الأسطورة والواقع.المصدر السابق.ص119.
- (11) زهير احدا دن.المرجع السابق.ص100.
- (12) حسن بومالي إستراتيجية الثورة في مراحلها الأولى (1954-1956).
- (13) المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار: الجزائر (د ت).ص353.
- محمد العربي الزبيري. تاريخ الجزائر المعاصر.المرجع السابق.ص353

- (14) ازغيدي محمد لحسن. المرجع السابق. صص 138-139 .
- (15) صالح فركوس تاريخ الجزائر من قبل إلى غاية الاستقلال. دار العلوم للنشر والتوزيع: الجزائر، 2005. صص 453.
- (16) عمار بوحوش. المرجع السابق. صص 397.
- (17) ازغيدي محمد لحسن. المرجع السابق. صص 166-167.
- (18) يحي بوعزيز. ثورة الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج3، منشورات متحف المجاهد 1996 صص 303
- (19) عقيلة ضيف الله. التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954-1962. رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر صص 264.
- (20) محمد بجاوي. الثورة الجزائرية والقانون. ترجمة علي الخش. دار اليقظة العربية، (د م / د ت). صص 120.
- (21) محمد عباس. ثوار عظماء. دار هومة " الجزائر. 2003. صص 375-376.
- (22) عقيلة ضيف الله. المرجع السابق. صص 254.
- (23) Mohamed Lebjoui, vérités sur la révolution. op-cit, p113.
- (24) مجلة الذاكرة. عدد 03، السنة الثانية، 1995. صص 240.
- (25) ازغيدي محمد لحسن. المرجع السابق. صص 156.
- (26) محمد عباس. ثوار عظماء. المصدر السابق. صص 127.
- (27) مصطفى همشاوي. جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر. منشورات المركز الوطني: الجزائر. صص 133-134.
- (28) يحي بوعزيز. ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين. ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد: الجزائر، 1996. صص 187-188.
- (29) محمد العربي الزبيري. تاريخ الجزائر المعاصر. المرجع السابق. صص 23-24.

- (30) فرحات عباس: ولد بالطاهير بمنطقة جيجل، عمره 59 عاما بدا حياته السياسية صغيرا عندما كان من مؤسس جمعية الطلبة المسلمين وشمال إفريقيا في الجزائر حيث كان طالبا وعمل صحبة الأمير خالد وألف كتاب الشباب الجزائري في الكفاح ضد الاستعمار.
- (31) زهير احداون. المرجع السابق. ص 47.
- (32) محمد العربي الزبيري. تاريخ الجزائر المعاصر. المرجع السابق. ص 27.
- (33) ازغيدى محمد لحسن. المرجع السابق. ص 163.
- (34) محمد عباس. ثوار عظماء. المصدر السابق. ص 127.
- (35) علي كافي. المصدر السابق. ص 268.
- (36) محمد العربي الزبيري. كتاب مرجعي عن الثورة. المرجع السابق. ص 183.
- (37) زهير احداون. المرجع السابق. ص 65.
- (38) محمد عباس. ثوار عظماء، المصدر السابق. ص 101-232.
- (39) زهير احداون. المرجع السابق. ص 22.
- (40) علي كافي. المصدر السابق. ص 282.
- (41) إدريس خضير. البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962. ج 2، دار الغرب للنشر والتوزيع: الجزائر، (د ت). ص 227.
- (42) علي كافي. المصدر السابق. ص 266.
- (43) يحيى بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين. ج 3، المرجع السابق. ص 199.
- (44) Saad dahleb. Pour L'in dépendance de L'Algérie mission accomplie. Edition D'ahleb. Alger 2001. p124
- (45) زهير احداون. المرجع السابق. ص 67.
- (46) صالح بلحاج. تاريخ الثورة الجزائرية. دار الكتاب حديث: الجزائر، 2008. ص ص 472-472.
- (47) عمار بوحوش. المرجع السابق. ص 495-496.
- (48) علي كافي. المصدر السابق. ص 257.

- (49) ازغيدي محمد لحسن. المرجع السابق. ص222.
- (50) ازغيدي محمد لحسن. المرجع السابق. ص224-225.
- (51) بشير كاشه الفرحي. المرجع السابق. ص22-221.
- (52) صالح بلحاج. المرجع السابق. ص477.

قائمة المصادر والمراجع :

أولا بالعربية :

- احدادن، زهير. المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962. مؤسسة احداث للنشر: الجزائر، 2007.
- ازغيدي محمد لحسن. مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962.
- بجاوي، محمد: الثورة الجزائرية والقانون. ترجمة علي الخش. دار اليقظة العربية، (د م / د ت).
- بوحوش، عمار. التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962. دار الغرب الإسلامي: الجزائر، 2005.
- بومالي حسن : إستراتيجية الثورة في مراحلها الأولى (1954-1956). المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار: الجزائر (د ت).
- بوعزيز يحي: الثورة في الولاية الثالثة (1954-1962). دار لأمة للطباعة والنشر: الجزائر 2004.
- بوعزيز، يحي : ثورة الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج3، منشورات متحف المجاهد 1996 .
- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين. ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد: الجزائر، 1996.
- بلحاج، صالح: تاريخ الثورة الجزائرية. دار الكتاب حديث: الجزائر، 2008.
- درواز، الهادي أحمد. من تراث الولاية السادسة التاريخية. ط1، دار هومة للنشر: الجزائر، (د ت).

- همشاوي ، مصطفى : جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر. منشورات المركز الوطني: الجزائر.
- حربي ، محمد. الثورة الجزائرية سنوات المخاض ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي. المؤسسة الوطنية
- للفنون المطبعية: الجزائر، 1994.
- الزبيري ، محمد العربي. تاريخ الجزائر المعاصر. دار هومة : الجزائر، 2000.
- الزبيري ، محمد العربي. كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية التحريرية 1954-1962: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ومنشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2007.
- الزبيري محمد العربي. تاريخ الجزائر المعاصر. المرجع السابق. ص353
- فركوس صالح : تاريخ الجزائر من قبل إلى غاية الاستقلال. دار العلوم للنشر والتوزيع: الجزائر، 2005.
- بن خدة ، بن يوسف. اتفاقيات أيفيان. ترجمة حسين زغدار، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية: 1987.
- عباس ، محمد: ثوار عظماء. دار هومة " الجزائر. 2003.
- خضير ، إدريس: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962. ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع: الجزائر، (د ت).
- ضيف الله ، عقيلة: التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954-1962. رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر.
- الذاكرة (مجلة) . عدد 03، السنة الثانية، 1995. ص240.
- ثانيا بالفرنسية :

dahleb Saad. Pour L'in dépendance de L'Algérie mission accomplie. Edition D'ahleb. Alger 2001. p124.

Lebjoui Mohamed, vérités sur la révolution .